

محتويات الكتاب

الصفحة	الفقرة وموضوعها
٥	المقدمة
١	١- الغرض من هذا الكتاب. ٢- منهج البحث وتقسيما ته. ٣- أمل ورجاء.
٧	الباب الأول: تمهيد عام
٤	٤- شمول الشريعة الإسلامية. ٥- سعادة الإنسان في اتباع شريعة الله. ٦- الشقاء في الإعراض عن شريعة الله، الشريعة الإسلامية. ٧- عقاب المعرضين عن الشريعة الإسلامية. ٨- العقاب الأخروي هو الأصل. ٩- النوع الأول من العقاب الدنيوي. ١٠- النوع الثاني من العقاب الدنيوي. ١١- تعريف الجريمة. ١٢- شروط اعتبار الفعل جريمة. ١٣- أساس اعتبار الفعل أو الترك جريمة. ١٤- أنواع الجرائم. ١٥- جرائم الحدود. ١٦- جرائم القصاص والديات. ١٧- جرائم التعزير. ١٨- أساس العقوبات في الشريعة الإسلامية. ١٩- مضمون الرحمة وما تعنيه. ٢٠- تشريع العقوبات في مصلحة العباد. ٢١- الحزم في إقامة العقوبات الشرعية. ٢٢- أصول العقوبة الشرعية. ٢٣- الأصل الأول: المساواة بين الجريمة والعقوبة. ٢٤- حقيقة المساواة المقصودة بين الجريمة وعقوبتها. ٢٥- الأصل الثاني: كفاية العقوبة الشرعية للردع والزجر. ٢٦- الأصل الثالث: رعاية مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد. ٢٧- خصائص العقوبة في الشريعة الإسلامية. ٢٨- أولاً: شرعية العقوبة. ٢٩- ثانياً: شخصية العقوبة. ٣٠- ثالثاً: عموم العقوبة. ٣١- لا تجوز الشفاعة لتعطيل العقوبة أو إسقاطها. ٣٢- عموم العقوبات الشرعية من حيث المكان. ٣٣- تقسيمات العقوبة. ٣٤- العقوبة المقدرة وغير المقدرة. ٣٥- العقوبة من حيث المحل الذي تصيبه. ٣٦- العقوبة من حيث نوع الجريمة التي فرضت عليها.
٢٣	الباب الثاني: القصاص
٣٧	٣٧- تمهيد وتقسيما ت الباب
٢٥	الفصل الأول: القصاص في النفس
٣٨	٣٨- تمهيد ومنهج البحث وتقسيما ته.
٢٦	المبحث الأول: شروط وجوب القصاص

٣٩- منهج البحث

المطلب الأول: شروط القاتل ٢٦

٤٠- تمهيد ومنهج البحث

الفرع الأول: أن يكون القاتل مكلفاً ٢٦

٤١- من هو المكلف؟ ٤٢- هل يجب القصاص على السكران؟ ٤٣- أولاً- السكران

المعذور بسكره. ٤٤- ثانياً- السكران غير المعذور بسكره. ٤٥- الرد على ابن حزم.

٤٦- الراجح هو قول الجمهور.

الفرع الثاني: أن يكون القاتل متعمداً ٢٩

٤٧- دليل هذا الشرط وتعليله. ٤٨- خلو العمدية من شبهة عدمها. ٤٩- كيف تعرف

العمدية عند القاتل. ٥٠- أولاً- مذهب الحنفية. ٥١- خلاصة مذهب الحنفية. ٥٢-

ثانياً- مذهب الزيدية. ٥٣- ثالثاً- مذهب الشافعية. ٥٤- رابعاً- مذهب الظاهرية.

٥٥- خامساً- مذهب الحنابلة. ٥٦- القول الراجح فيما يستدل به على العمدية في

القتل. ٥٧- ما يستدل به على العمدية على القول الذي رجحناه. ٥٨- أولاً- القتل

بالمثقل الكبير. ٥٩- ثانياً- الفعل القاتل. ٦٠- ثالثاً- القتل بالمثقل الصغير. ٦١-

رابعاً- القتل بالشنق والخنق. ٦٢- خامساً- الإلقاء من شاهق. ٦٣- سادساً- الإلقاء

في نار أو ماء. ٦٤- سابعاً- ألغاه في ماء فالتقمه الحوت. ٦٥- جمع الجاني المجني عليه

مع حيوان. ٦٦- تاسعاً- الحبس مع منع الطعام والشراب عنه. ٦٧- عاشراً- القتل

بالسم. ٦٨- تعيين القاتل العمد إذا تعدد الجناة. ٦٩- الصورة الأولى من تعيين القاتل.

٧٠- الصورة الثانية من تعيين القاتل. ٧١- الصورة الثالثة من تعيين القاتل. ٧٢- إذا

اشترك في القتل من لا يقتص منه فما الحكم؟ ٧٣- القول الأول. ٧٤- القول الثاني.

٧٥- القول الراجح. ٧٦- الممسك والمباشر في جريمة القتل. ٧٧- رأي الفقيه

الشوكاني. ٧٨- القول الراجح.

الفرع الثالث: أن يكون القاتل مختاراً ٤٢

٧٩- تمهيد. ٨٠- أولاً- الإكراه على القتل. ٨١- القول الأول. ٨٢- القول الثاني.

٨٣- القول الثالث. ٨٤- القول الرابع. ٨٥- القول الراجح. ٨٦- الأمر بالقتل

والمباشر له. ٨٧- أولاً- أمر السلطان. ٨٨- ثانياً- أمر السيد لعبده. ٨٩- ثالثاً- من

يأمر صبيّاً أو مجنوناً بالقتل. ٩٠- رابعاً- الأمر من آحاد الناس بالقتل. ٩١- خامساً-

أمر الشخص غير ليقنته. ٩٢- سادساً- الأمر بقتل أخيه.

المطلب الثاني: شروط المقتول ٤٩

٩٣- تمهيد ومنهج البحث.

الفرع الأول: أن يكون المقتول إنساناً حياً ٥٠

٩٤- المقصود بهذا الشرط. ٩٥- ما ينزل منزلة الحياة المعتادة. ٩٦- قتل الجنين في بطن أمه. ٩٧- الاعتداء على الميت.

الفرع الثاني: أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل ٥١

٩٨- بم تكون الكفاءة بين المقتول والقاتل. ٩٩- أولاً- المقتول كافر والقاتل مسلم. ١٠٠- القول الأول- لا يقتل مسلم بكافر. ١٠١- القول الثاني- يقتل المسلم بالذمي. ١٠٢- أدلة القول الأول. ١٠٣- أدلة القول الثاني. ١٠٤- القول الرابع. ١٠٥- قتل الكافر بغيره قصاصاً. ١٠٦- الكافر يقتل بالمسلم. ١٠٧- الذمي يقتل بالذمي. ١٠٨- لا يقتل ذمي بحربي ولا بمستأمن. ١٠٩- قتل المستأمن بالمستأمن. ١١٠- وقت اعتبار التكافؤ بالدين. ١١١- ثانياً- القاتل حرٌّ والمقتول عبد. ١١٢- القول الأول- لا يقتل الحر بالعبد. ١١٣- القول الثاني- يقتل الحر بالعبد. ١١٤- القول الثالث- في قتل السيد بعبد. ١١٥- أدلة القول الأول. ١١٦- أدلة القول الثاني. ١١٧- أدلة القول الثالث. ١١٨- القول الرابع في قتل الحر بالعبد. ١١٩- وقت اعتبار التكافؤ بالحرية بين القاتل والمقتول. ١٢٠- ثالثاً- شرط المساواة في الذكورة والأنوثة. ١٢١- مذهب الزيدية في قتل الرجل بالمرأة. ١٢٢- القول الرابع في قتل الرجل بالمرأة. ١٢٣- رابعاً- قتل الجماعة بالواحد. ١٢٤- حجة الجمهور في قتل الجماعة بالواحد. ١٢٥- حجة من قال لا تقتل الجماعة بالواحد. ١٢٦- القول الرابع. ١٢٧- قتل الواحد بالجماعة.

الفرع الثالث: أن يكون المقتول معصوماً ٦٥

١٢٨- معنى هذا الشرط. ١٢٩- أولاً- الكافر الحربي. ١٣٠- ثانياً- المستأمن. ١٣١- ثالثاً- انتفاض عقد الذمة أو الأمان الموقت. ١٣٢- رابعاً- المرتد. ١٣٣- خامساً- الزاني المحصن وقاطع الطريق. ١٣٤- مذهب المالكية. ١٣٥- سادساً- القاتل العمد. ١٣٦- الباغي والعاقل.

الفرع الرابع: أن لا يكون المقتول جزء القاتل ٧٠

١٣٧- لا يقتل والد بولده. ١٣٨- الجد وإن علا كالأب في هذا الحكم. ١٣٩- لا تقتل الأم بولدها. ١٤٠- لا أثر لاختلاف الدين بين الوالد وولده. ١٤١- مالا يشترط في المقتول.

المطلب الثالث: شروط نفس القتل ٧٢

١٤٢- أولاً- أن يكون القتل فعلاً للجاني أو نتيجة له. ١٤٣- ثانياً- أن يكون القتل مباشرة لا تسبياً. ١٤٤- تعريف المباشرة في القتل. ١٤٥- تعريف التسبب في القتل. ١٤٦- التسبب كالمباشرة في القتل عند غير الحنفية. ١٤٧- سراية الجناية إلى النفس كالقتل مباشرة. ١٤٨- سراية القصاص غير مضمونة. ١٤٩- ثالثاً- هل يشترط لوجوب القصاص وقوع القتل عمداً في دار الإسلام. ١٥٠- رابعاً- ويشترط لوجوب القصاص في

القتل أن يكون ظلماً عدواناً. ١٥١- قتل الصائل في حالة الدفاع الشرعي. ١٥٢- شروط الدفاع الشرعي. ١٥٣- السند الشرعي لحق الدفاع الشرعي. ١٥٤- الدفاع الشرعي عن الغير وسنده الشرعي. ١٥٥- السند الشرعي للدفاع عن الغير. ١٥٦- وجوب دفع الصائل بأيسر ما يندفع به.

المبحث الثاني: كيفية وجوب القصاص ٨١

١٥٧- اختلاف الفقهاء في كيفية وجوب القصاص. ١٥٨- أولاً- مذهب الحنفية. ١٥٩- ثانياً- مذهب المالكية. ١٦٠- ثالثاً- مذهب الشافعية. ١٦١- رابعاً- مذهب الحنابلة. ١٦٢- خامساً- مذهب الزيدية. ١٦٣- سادساً- مذهب الظاهرية. ١٦٤- سابعاً- مذهب الجعفرية. ١٦٥- المستخلص من أقوال المذاهب المختلفة. ١٦٦- أدلة القول الأول. ١٦٧- أدلة القول الثاني. ١٦٨- أدلة القول الثالث. ١٦٩- القول الرابع. ١٧٠- ما يترتب على القول الأول. ١٧١- ما يترتب على القول الثاني.

المبحث الثالث: من يستحق القصاص ٨٧

١٧١- مكرر- أولاً- مذهب الحنفية. ١٧٢- إن لم يكن للمقتول وارث. ١٧٣- ثانياً- مذهب الشافعية. ١٧٤- ثالثاً- مذهب الحنابلة. ١٧٥- رابعاً- مذهب المالكية. ١٧٦- خامساً- مذهب ابن سيرين. ١٧٧- القول الرابع.

المبحث الرابع: استيفاء القصاص ٩٢

١٧٨- تمهيد ومنهج البحث

المطلب الأول: من له الولاية على استيفاء القصاص ٩٢

١٧٩- تمهيد ومنهج البحث

الفرع الأول: مستحق القصاص واحد ٩٣

١٨٠- مستحق القصاص واحد بالغ عاقل. ١٨١- مستحق القصاص صغير.

١٨٢- الصغير أو المجنون إذا قتلا الجاني.

الفرع الثاني: مستحق القصاص أكثر من واحد ٩٤

١٨٣- أولاً- إذا كانوا كلهم كباراً. ١٨٤- رأي الحنابلة والشافعية. ١٨٥- مذهب

الزيدية. ١٨٦- إذا قتل أحد أولياء القاتل بلا إذن الباقي. ١٨٧- القول الرابع.

١٨٨- القرعة بين مستحقي القصاص لاستيفائه. ١٨٩- إذا كان في جماعة مستحقي

القصاص صغير أو مجنون- أولاً- مذهب الحنفية. ١٩٠- ثانياً- مذهب الشافعية.

١٩١- ثالثاً- مذهب الحنابلة. ١٩١- مكرر/ رابعاً- مذهب الزيدية.

الفرع الثالث: إذا كان السلطان هو مستحق القصاص ١٠٠

- ١٩٢ - أولاً- مذهب الحنفية. ١٩٣ - ثانياً- مذهب الشافعية.
- الفرع الرابع: حضور السلطان عند الاستيفاء أو إذنه به ١٠١
- ١٩٤ - أولاً- مذهب الشافعية. ١٩٤ - مكرر/ ثانياً- مذهب المالكية. ١٩٥ - ثالثاً- مذهب الحنابلة. ١٩٦ - رابعاً- مذهب الزيدية. ١٩٧ - القول الراجح.
- الفرع الخامس: التوكيل في الاستيفاء ١٠٢
- ١٩٨ - التوكيل في استيفاء القصاص جائز. ١٩٩ - أولاً- مذهب الحنفية. ٢٠٠ - ثانياً- مذهب الحنابلة. ٢٠١ - ثالثاً- مذهب الزيدية.
- الفرع السادس: تأجيل الاستيفاء ١٠٤
- ٢٠٢ - التأجيل الاختياري لاستيفاء القصاص. ٢٠٣ - التأجيل الإجباري لاستيفاء القصاص. ٢٠٤ - ادعاء المرأة الحمل. ٢٠٥ - حكم الاقتصاص من الحامل. ٢٠٦ - حبس القاتل عند تأخير الاستيفاء. ٢٠٧ - الكفالة لا تمنع حبس القاتل.
- المطلب الثاني: ما يُستوفى به القصاص وكيفيته ومكانه ووقته والإحسان إلى الجاني ١٠٦
- ٢٠٨ - تمهيد.
- الفرع الأول: القول الأول في آلة الاستيفاء وكيفيته ١٠٧
- ٢٠٩ - يقتل القاتل قصاصاً بمثل ما قتل به المجني عليه. ٢١٠ - أدلة هذا القول. ٢١١ - يجوز القصاص بالسيف. ٢١٢ - كيفية الاستيفاء إذا مات المجني عليه بسراية جرحه. ٢١٣ - كيفية الاستيفاء بالتجويع ونحوه. ٢١٤ - لا تجوز المماثلة في الاستيفاء بفعل محرم.
- الفرع الثاني: القول الثاني استيفاء القصاص يكون بالسيف ١٠٩
- ٢١٥ - لا يقتصر من الجاني إلا بالسيف - أولاً مذهب الحنفية. ٢١٦ - ثانياً- مذهب الزيدية والجعفرية. ٢١٧ - ثالثاً- مذهب الحنابلة. ٢١٨ - الأفضل في رأي ابن قدامة.
- الفرع الثالث: مكان الاستيفاء وزمانه والإحسان إلى الجاني ١١١
- ٢١٩ - الإحسان إلى الجاني في استيفاء القصاص. ٢٢٠ - مكان استيفاء القصاص وزمانه
- المبحث الخامس: سقوط القصاص ١١٣
- ٢٢١ - تمهيد ومنهج البحث
- المطلب الأول: فوات محل القصاص ١١٣
- ٢٢٢ - موت القاتل يسقط القصاص - أولاً مذهب الحنفية. ٢٢٣ - ثانياً- مذهب المالكية. ٢٢٤ - ثالثاً- مذهب الشافعية والحنابلة والموافقين لهم.
- المطلب الثاني: العفو عن القاتل ١١٤

٢٢٥- تمهيد ومنهج البحث

الفرع الأول: العفو عن القاتل عند الحنفية ١١٤

٢٢٦- ركن العفو وشرائطه. ٢٢٧- حكم العفو. ٢٢٨- الحالة الأولى. ٢٢٩- الحالة الثانية. ٢٣٠- الحالة الثالثة. ٢٣١- الحالة الرابعة. ٢٣٢- الحالة الخامسة. ٢٣٣- الحالة السادسة. ٢٣٤- الحالة السابعة- عفا المجني عليه عن الجراحة ثم مات. ٢٣٥- إذا كان الجرح خطأ وعفا المجرع.

الفرع الثاني: العفو عند غير الحنفية ١١٩

٢٣٦- أولاً- عند الشافعية. ٢٣٧- المقتول لا وارث له غير المسلمين ٢٣٨- القصاص لجماعة وعفا بعضهم. ٢٣٩- عفا المجني عليه عن القصاص ثم مات. ٢٤٠- ثانياً- عند الحنابلة. ٢٤١- أحد أولياء القاتل قتل القاتل. ٢٤٢- إذا كان القاتل هو العافي عن القصاص. ٢٤٣- العفو المطلق عن القاتل. ٢٤٤- التوكيل في استيفاء القصاص. ٢٤٥- وجوب القصاص لصغير. ٢٤٦- الاشتراك في القتل، ٢٤٧- القاتل لا وارث له. ٢٤٨- القاتل جماعة وعفا بعضهم. ٢٤٩- عفا المجني عليه ثم مات بسراية جرحه. ٢٥٠- عفا المجني عليه ثم مات بسراية جرحه الذي لا قصاص فيه. ٢٥١- ثالثاً- مذهب المالكية- إذا كان أولياء المقتول رجالاً فقط. ٢٥٢- إذا كان ورثة المقتول نساء فقط. ٢٥٣- ورثة القاتل رجال ونساء. ٢٥٤- عفو بعض مستحقي القصاص. ٢٥٥- رابعاً- مذهب الظاهرية. ٢٥٦- خامساً- مذهب الزيدية. أ- عفو ولي القاتل. ٢٥٧- ب- النساء إذا قتلن رجالاً. ٢٥٨- ج- إذا قتلت الجماعة واحداً.

المطلب الثالث: الصلح مع القاتل ١٢٥

٢٥٩- أولاً- مذهب الحنفية. ٢٦٠- صالحه ثم قتله. ٢٦١- تعدد الأولياء أو الجناة. ٢٦٢- الصلح عن جرح سرى إلى النفس. ٢٦٣- ثانياً- مذهب الشافعية. ٢٦٤- ثالثاً- مذهب الحنابلة. ٢٦٥- رابعاً- مذهب المالكية. ٢٦٦- الشروط في عقد الصلح. ٢٦٧- خامساً- مذهب الزيدية. ٢٦٨- سادساً- مذهب الجعفرية. ٢٦٩- سابعاً- مذهب الظاهرية.

المطلب الرابع: الإرث ١٢٩

٢٧٠- أولاً- مذهب الحنفية. ٢٧١- ثانياً- مذهب المالكية. ٢٧٢- ثالثاً- مذهب الزيدية. ٢٧٣- رابعاً- مذهب الحنابلة.

المبحث السادس: حكمة تشريع القصاص ١٣١

٢٧٤- نفس الإنسان محترمة. ٢٧٥- قتل النفس ظلماً كقتل الناس جميعاً. ٢٧٦- حكمة تشريع القصاص. ٢٧٧- ومن حكمة تشريع القصاص أيضاً منع تسلسل الإجرام.

٢٧٨- اعتراض ودفعه. ٢٧٩- كلمة أخيرة في حكمة تشريع القصاص.

الفصل الثاني: القصاص فيما دون النفس ١٣٧

٢٨٠- تمهيد ومنهج البحث

المبحث الأول: أنواع الاعتداء على ما دون النفس ١٣٨

٢٨١- أنواع أربعة. ٢٨٢- النوع الأول: إيانة الأطراف وما يجري مجراها. ٢٨٣- النوع

الثاني: إذهاب معاني الأطراف أي منافعها. ٢٨٤- النوع الثالث: الشجاج. ٢٨٥- النوع

الرابع: الجراح في سائر البدن عدا الشجاج في الرأس والوجه.

٢٨٦- نوع خامس - وهو ما عدا الأنواع الأربعة.

المبحث الثاني: دليل مشروعية القصاص فيما دون النفس ١٤٠

٢٨٧- أولاً - من القرآن الكريم. ٢٨٨- هل شرع من قبلنا شرع لنا؟ ٢٨٩- ما ينقله

الطبري عن ابن عباس. ٢٩٠- ثانياً- من السنة النبوية. ٢٩١- ثالثاً- الإجماع والمعقول.

المبحث الثالث: شروط وجوب القصاص فيما دون النفس ١٤٣

٢٩٢- تمهيد ومنهج البحث.

المطلب الأول: مذهب الحنفية في القصاص فيما دون النفس ١٤٣

٢٩٣- شرائط وجوب القصاص فيما دون النفس. ٢٩٤- الشرائط التي تخص الجناية على

ما دون النفس. ٢٩٥- ما يبنى على هذين الشرطين. ٢٩٥- (مكرر) أولاً- لا يؤخذ من

الجاني إلا مثل ما أخذه من المجني عليه. ٢٩٦- ثانياً- لا يؤخذ الصحيح من الأطراف

إلا بالصحيح منها. ٢٩٧- ثالثاً- مالا قصاص فيه. ٢٩٨- لا يقتص من الجماعة

بالواحد. ٢٩٩- تعدد المجني عليه والجاني واحد. ٣٠٠- سراية الجناية إلى عضو آخر.

٣٠١- القصاص عيناً في قطع الأطراف. ٣٠٢- متى يجب القصاص في الأطراف.

٣٠٣- القصاص في الأعضاء كالأذن ونحوها. ٣٠٤- القصاص في الشجاج. ٣٠٥-

القصاص في الجراح. ٣٠٦- من شروط القصاص الأخرى فيما دون النفس. ٣٠٧- حجة

الحنفية في اشتراط المساواة بين الجاني والمجني عليه ذكورة وأنوثة وحرية وعبودية. ٣٠٨-

ما ليس بشرط في القصاص فيما دون النفس. ٣٠٩- وقت الحكم في القصاص.

المطلب الثاني: مذهب الشافعية في القصاص فيما دون النفس ١٥١

٣١٠- شروط القصاص فيما دون النفس. ٣١١- ما لا يشترط لوجوب القصاص. ٣١٢-

القاعدة في القصاص فيما دون النفس. ٣١٣- يقتص من الجماعة بالواحد. ٣١٤-

القصاص في الشجاج. ٣١٥- القصاص في الأطراف. ٣١٦- لا يؤخذ اليمين من

الأعضاء باليسار. ٣١٧- رضا الجاني والمجني عليه فيما يجري فيه القصاص. ٣١٨- مالا

يعتبر في القصاص. ٣١٩- لا ضمان في السراية. ٣٢٠- زوال الطرف المراد الاقتصاص

منه. ٣٢١- القصاص في العظام. ٣٢٢- القصاص في إذهاب معاني الأعضاء. ٣٢٣- القصاص في اللطمة المذهبة للبصر. ٣٢٤- كيفية الاستيفاء وشروطه.

المطلب الثالث: مذهب الحنابلة في القصاص فيما دون النفس ١٥٥

٣٢٥- القاعدة عند الحنابلة. ٣٢٦- شروط وجوب القصاص. ٣٢٧- الشرط الأول- العمدية. ٣٢٨- الشرط الثاني- التكافؤ. ٣٢٩- الشرط الثالث- المماثلة أو المساواة. ٣٣٠- الشرط الرابع- إمكان الاستيفاء. ٣٣١- ما يمكن استيفاؤه من الجروح والشجاج على وجه القصاص. ٣٣٢- لا قصاص في الجائفة ولا فيما عدا الموضحة. ٣٣٣- كيفية الاستيفاء في الموضحة وغيرها من الجروح. ٣٣٤- القصاص في الأطراف. ٣٣٥- المساواة في الأطراف. ٣٣٦- من معاني ومظاهر المساواة بين الأطراف. ٣٣٧- ما يتحقق به إمكان الاستيفاء في الأطراف. ٣٣٨- القصاص في الأذن. ٣٣٩- الأنف بالأنف. ٣٤٠- الذكر بالذكر. ٣٤١- الأثنيان بالأثنين. ٣٤٢- العين بالعين. ٣٤٣- إذهاب بصر العين. ٣٤٤- إذا قلع الأعور عين الصحيح. ٣٤٥- يؤخذ الجفن بالجفن. ٣٤٦- السن بالسن. ٣٤٧- اللسان باللسان. ٣٤٨- القاعدة في القصاص فيما منه اثنان في البدن. ٣٤٩- مالا يجوز أخذه قصاصاً لا يجوز بتراضيها. ٣٥٠- سرية جناية ما دون النفس. ٣٥١- ما يستوفي به القصاص ومن يستوفيه. ٣٥٢- متى يُباشَر بالقصاص. ٣٥٣- هل يقتص من حامل؟ ٣٥٤- بعض ما يتعلق بقطع الشلاء بالصحيحة. ٣٥٥- عفو المجني عليه. ٣٥٦- تُقطع أيدي الجماعة بيد الواحد.

المطلب الرابع: مذهب المالكية في القصاص فيما دون النفس ١٦٦

٣٥٧- شروط القصاص فيما دون النفس. ٣٥٨- ما يقتص فيه من الجراح. ٣٥٩- ضربة السوط واللطمة وهل يجري فيها قصاص؟ ٣٦٠- جراح الجسد. ٣٦١- مالا يجري فيه القصاص لعدم المماثلة. ٣٦٢- مالا قصاص فيه من الجراح. ٣٦٣- القصاص في إذهاب المعاني - معاني الأطراف والأعضاء. ٣٦٤- تعلق حق المجني عليه بما يقابل عضوه المقطوع في الجاني. ٣٦٥- القصاص بين الأعور وغير الأعور بالعين. ٣٦٦- تأخير القصاص على الحامل.

المطلب الخامس: مذهب الزيدية في القصاص فيما دون النفس ١٦٩

٣٦٨- شروط القصاص فيما دون النفس. ٣٦٩- كيفية الاستيفاء ووقته. ٣٧٠- إذا لم تكن الجناية على ذي مفصل ولا موضحة. ٣٧١- الأذن بالأذن. ٣٧٢- اللسان باللسان والذكر بالذكر. ٣٧٣- لا يؤخذ صحيح بعليل وإن رضي الجاني. ٣٧٤- القصاص في اللطمة ونحوها. ٣٧٥- القصاص بالسراية. ٣٧٦- لا يقطع الأيمن بالأيسر. ٣٧٧- القصاص بالعين. ٣٧٨- إذا تعذر أخذ المثل من الجاني. ٣٧٩- إذا خولف المشروع في الاقتصاص. ٣٨٠- لا شيء على مستوفي القصاص بالوجه المشروع. ٣٨١- الاقتصاص

- بآلة مسمومة. ٣٨٢- إذهاب البصر والقصاص فيه. ٣٨٣- من اجتمع عليه قصاص طرف ونفس. ٣٨٤- القصاص للرجل من المرأة وبالعكس. ٣٨٥- الاقتصاص من بعد البرء. ٣٨٦- لا قصاص على الأبوين لولدهما. ٣٨٧- القصاص على الجماعة للواحد فيها دون النفس. ٣٨٨- القصاص على الواحد للجماعة.
- المطلب السادس: مذهب الظاهرية في القصاص فيما دون النفس ١٧٤
- ٣٨٩- ما قاله الفقيه ابن حزم موضحاً مذهب الظاهرية.
- المطلب السابع: مذهب الجعفرية في القصاص فيما دون النفس ١٧٤
- ٣٩٠- المقصود بقصاص الطرف. ٣٩١- موجب القصاص بالطرف. ٣٩٢- شروط وجوب القصاص. ٣٩٣- القصاص في الأطراف. ٣٩٤- القصاص في الشجاج. ٣٩٥- ما يراعى في استيفاء القصاص في الشجاج. ٣٩٦- مالا قصاص فيه من الشجاج. ٣٩٧- يجوز الاقتصاص قبل الاندمال. ٣٩٨- بم يكون القصاص وما يراعى فيه. ٣٩٩- القصاص في العين. ٤٠٠- القصاص في إذهاب ضوء العين. ٤٠١- القصاص في الشعر. ٤٠٢- القصاص في الذكر. ٤٠٣- القصاص في الخصيتين. ٤٠٤- القصاص في الأذن. ٤٠٥- القصاص في الأنف. ٤٠٦- القصاص في السن. ٤٠٧- فحص آلة القصاص. ٤٠٨- لا يضمن المقتص سراًية اقتصاصه.
- الباب الثالث: ديات المولود ١٨١
- ٤٠٩- تمهيد ومنهج البحث.
- الفصل الأول: دية النفس ١٨٣
- ٤١٠- تمهيد ومنهج البحث.
- المبحث الأول: مشروعية دية النفس ١٨٤
- ٤١١- أدلة المشروعية.
- المبحث الثاني: موجب دية النفس ١٨٥
- ٤١٢- القتل هو موجب دية النفس. ٤١٣- أنواع القتل. ٤١٤- منهج البحث.
- المطلب الأول: القتل العمد المحض ١٨٦
- ٤١٥- هل يستوجب القتل العمد الدية؟ ٤١٦- القول الأول. ٤١٧- القول الثاني. ٤١٨- القول الثالث.
- المطلب الثاني: القتل شبه العمد ١٨٧
- ٤١٩- تعريفه عند الحنابلة. ٤٢٠- القتل شبه العمد عند الحنفية. ٤٢١- قول الشافعية في شبه العمد. ٤٢٢- مذهب الزيدية في شبه العمد. ٤٢٣- مذهب الجعفرية في القتل

شبه العمد. ٤٢٤- مذهب الظاهرية في شبه العمد. ٤٢٥- اختلاف الفقهاء في شبه العمد. ٤٢٦- عمدة المذهب والنافي لشبه العمد. ٤٢٧- القول الراجح. ٤٢٨- من الأدلة على رجحان القول بشبه العمد. ٤٢٩- الرد على ابن حزم في نفيه شبه العمد. ٤٣٠- وجوب الدية في القتل شبه العمد.

المطلب الثالث: القتل الخطأ..... ١٩١

٤٣١- أولاً- القتل الخطأ عند الحنفية. ٤٣٢- ثانياً- مذهب الحنابلة في القتل الخطأ. ٤٣٣- ثالثاً- مذهب الشافعية في القتل الخطأ. ٤٣٤- رابعاً- مذهب الزيدية في القتل الخطأ. ٤٣٥- خامساً- مذهب الجعفرية في القتل الخطأ. ٤٣٦- الخطأ في شخصية القتيل. ٤٣٧- هل يمكن اعتبار الخطأ في شخصية القتيل قتلاً عمداً؟.

المطلب الرابع: القتل الذي هو في معنى القتل الخطأ..... ١٩٤

٤٣٨- هذا القتل موجب للدية وهو نوعان.

المبحث الثالث: شرائط وجوب الدية..... ١٩٥

٤٣٩- أولاً- عصمة المقتول. ٤٤٠- ثانياً- أن لا يكون القتيل من أهل دار الحرب وأسلم فيها ولم يهاجر منها. ٤٤١- ما لا يشترط لإيجاب الدية. ٤٤٢- وقت اعتبار عصمة المقتول.

المبحث الرابع: ما تجب فيه الدية من أنواع المال ومقاديرها..... ١٩٧

٤٤٣- تمهيد ومنهج البحث.

المطلب الأول: نوع المال الذي تجب فيه الدية..... ١٩٧

٢٤٤- المقصود بالمال الذي تجب فيه الدية. ٤٤٥- أولاً- مذهب الحنفية. ٤٤٦- ثانياً- مذهب الحنابلة. ٤٤٧- ثالثاً- مذهب الشافعية. ٤٤٨- رابعاً- مذهب المالكية. ٤٤٩- خامساً- مذهب الزيدية. ٤٥٠- سادساً- مذهب الظاهرية. ٤٥١- سابعاً- مذهب الجعفرية. ٤٥٢- القول الراجح. ٤٥٣- دليل الترجيح. ٤٥٤- تضعيف حديث عطاء. ٤٥٥- ومن أدلة الترجيح.

المطلب الثاني: مقادير الدية..... ٢٠١

٤٥٦- تمهيد ومنهج البحث.

الفرع الأول: مقدار الدية بالنسبة للمسلمين..... ٢٠١

٤٥٧- دية الحر المسلم من الإبل في القتل الخطأ. ٤٥٨- القول الراجح. ٤٥٩- الدية من الإبل في القتل العمد. ٤٦٠- الدية من الإبل في القتل شبه العمد. ٤٦١- مذهب الزيدية في مقدار الدية في القتل. ٤٦٢- مذهب الجعفرية في مقدار الدية في القتل. ٤٦٣- دية الحر المسلم من غير الإبل. ٤٦٤- دية المرأة المسلمة. ٤٦٥- مقادير الدية لا

تختلف باختلاف السن.

الفرع الثاني: مقادر الدية بالنسبة لغير المسلمين ٢٠٥

٤٦٦- أولاً- دية الرجل غير المسلم. ٤٦٧- القول الأول. ٤٦٨- القول الثاني. ٤٦٩- القول الثالث. ٤٧٠- القول الرابع. ٤٧١- أدلة الأقوال والراجع منها. ٤٧١- مكرر- دية الأنثى غير المسلمة. ٤٧٢- لا اختلاف في مقدار الدية باختلاف العمر.

المبحث الخامس: من تجب عليه الدية وكيفية هذا الوجوب ٢٠٨
٤٧٣- تمهيد ومنهج البحث.

المطلب الأول: وجوب الدية على الجاني وكيفيته ٢٠٨
٤٧٤- وجوب الدية على الجاني في القتل العمد. ٤٧٥- كيفية هذا الوجوب.

المطلب الثاني: وجوب الدية على العاقلة وكيفيته ٢٠٩
٤٧٦- المقصود بالعاقلة. ٤٧٧- هل الأبناء والأبناء من العاقلة. ٤٧٨- شروط وجوب الدية على العاقلة. ٤٧٩- كيفية وجوب الدية على العاقلة. ٤٨٠- كيفية وجوب دية المرأة على العاقلة. ٤٨١- اعتراض ودفعه. ٤٨٢- هل يشترك الجاني مع العاقلة في دفع الدية. ٤٨٣- يتحمل الدية من العاقلة الأقرب فالأقرب. ٤٨٤- ما يلزم كل واحد من العاقلة من الدية. ٤٨٥- ما رجحه ابن قدامة. ٤٨٦- إذا كثر أفراد العاقلة وهم في درجة واحدة. ٤٨٧- إذا لم يكن للقاتل عاقلة فما الحكم؟ ٤٨٨- ما يرد على الرواية الأولى عن الإمام أحمد. ٤٨٩- ما يترتب على القول بأن بيت المال يدفع الدية. ٤٩٠- ما يترتب على القول بأن بيت المال لا يدفع الدية. ٤٩١- هل للزمي عاقلة. ٤٩٢- القول الرابع. ٤٩٣- هل يحمل بيت المال الدية عن الزمي؟

المبحث السادس: وجوب الكفارة ٢١٩

٤٩٤- تعريف الكفارة والغرض منها. ٤٩٥- دليل مشروعيتها في القتل. ٤٩٦- القتل الذي تجب فيه الكفارة. ٤٩٧- هل تجب الكفارة في القتل الخطأ بالتسبب. ٤٩٨- هل تجب الكفارة؟ ٤٩٩- هل تجب الكفارة على المسلم إذا قتل كافراً؟ ٥٠٠- هل تجب الكفارة على قاتل نفسه خطأ؟ ٥٠١- الكفارة على المشارك في القتل. ٥٠٢- هل تجب الكفارة في القتل شبه العمد؟ ٥٠٣- هل تجب الكفارة في القتل العمد؟ ٥٠٤- ما به تكون الكفارة. ٥٠٥- هل تجب على الكافر كفارة؟ ٥٠٦- القول الأول. ٥٠٧- القول الثاني. ٥٠٨- القول الثالث.

الفصل الثاني: الدية فيما دون النفس (الأرش) ٢٢٥

٥٠٩- تمهيد ومنهج البحث بتقسيم الفصل إلى مباحث.

المبحث الأول: أنواع الجنايات على ما دون النفس ٢٢٦

- ٥١٠- النوع الأول. ٥١١- النوع الثاني. ٥١٢- النوع الثالث. ٥١٣- النوع الرابع.
- المبحث الثاني: ما تجب فيه الدية أو الأرش من أنواع الجنايات على ما دون النفس. ٢٢٧
- ٥١٤- تجب الدية أو الأرش في الاعتداء على ما دون النفس.
- المبحث الثالث: الأروش المقدرة لما دون النفس ٢٢٨
- ٥١٥- تمهيد ومنهج البحث
- المطلب الأول: الأروش المقدرة في إبانة الأطراف أو إذهاب منفعتها ٢٢٨
- ٥١٦- أولاً - ما يجب فيه دية كاملة. ٥١٧- الأعضاء التي تجب في قطعها أو إذهاب منفعتها الدية الكاملة. ٥١٨- أ- النوع الأول الذي لا نظير له في البدن. ٥١٩- ب- ما يضاف إلى هذه الأعضاء الستة. ٥٢٠- ب- ما في البدن منه اثنان. ٥٢١- ج- ما في البدن منه أربعة. ٥٢٢- في أصابع اليدين دية كاملة. ٥٢٢- مكرر/ ثانياً- تعدد الدية الكاملة. ٥٢٣- ثالثاً- ما يجب فيه أكثر من الدية الكاملة. ٥٢٤- رابعاً- ما تجب فيه نصف الدية الكاملة. ٥٢٥- خامساً- ما تجب فيه ربع الدية الكاملة. ٥٢٦- سادساً- ما يجب فيه عشر الدية الكاملة.
- المطلب الثاني: الأروش المقدرة في الشجاج والجروح ٢٣١
- ٥٢٧- أولاً- أرش الموضحة. ٥٢٨- ثانياً- الهاشمة. ٥٢٩- ثالثاً- المنقطة. ٥٣٠- رابعاً- الأمانة. ٥٣١- خامساً- الدامغة. ٥٣٢- سادساً- الجائفة. ٥٣٣- ليس في جراح البدن غير الجائفة أرش مقدر.
- المبحث الرابع: الأروش غير المقدرة لما دون النفس وكيفية تقديرها ٢٣٤
- ٥٣٤- المقصود بالأرش غير المقدر. ٥٣٥- القاعدة فيما يجب فيه أرش غير مقدر. ٥٣٦- كيفية تقدير الأرش غير المقدر. ٥٣٧- من يقوم بحكومة العدل. ٥٣٨- كيفية الحكومة في الوقت الحاضر. ٥٣٩- الجنايات التي تكون فيها حكومة عدل. ٥٤٠- أولاً- بعض الشجاج. ٥٤١- ثانياً- الجراح التي لا تقدير فيها. ٥٤٢- ثالثاً- الضلع والترقوة. ٥٤٣- رابعاً- شعر الرأس واللحية والحاجبين. ٥٤٤- القول الراجح في الشعور. ٥٤٥- اليد الشلاء والعين الغائمة والسن السوداء.
- المبحث الخامس: أرش المرأة المسلمة ٢٣٩
- ٥٤٦- أرش المرأة المسلمة على النصف من أرش الرجل المسلم. ٥٤٧- مذهب الحنابلة ومن وافقهم.
- المبحث السادس: ما تحمله عاقلة الجاني مما يجب عليه من دية أو أرش في الجناية على ما دون النفس ٢٤١

٥٤٨ - اتفاق واختلاف بين الفقهاء. ٥٤٩ - أقوال الفقهاء فيما تحمله العاقلة عن الجاني.	
٥٥٠ - كيف تؤدي العاقلة ما لزمها عن الجاني. ٥٥١ - متى يحمل الجاني الأرض دون عاقلة.	
٥٥٢ - هل يدخل الجاني مع العاقلة فيما يلزمها من أرض؟	
المبحث السابع: الدية والأرض بالنسبة لغير المسلم في جرائم الاعتداء على ما	
دون النفس	٢٤٣
٥٥٣ - الحكم إذا كان غير المسلم جانباً أو مجنباً عليه. ٥٥٤ - وجوب الدية وتحديد مقدارها بالنسبة لغير المسلم. ٥٥٥ - الأرض بالنسبة لغير المسلم. ٥٥٦ - أرض المرأة غير المسلمة وديتها. ٥٥٧ - ما تحمله عاقلة غير المسلم من دية وأرضه.	
الباب الرابع: دية غير المولود (الجنين)	٢٤٥
٥٥٨ - المقصود بالجنين وما يجب بالاعتداء عليه. ٥٥٩ - دية الجنين هي الغرة. ٥٦٠ - المقصود بالغرة. ٥٦١ - تقدير الغرة بالدراهم. ٥٦٢ - إذا تعدد وجود العبد أو الأمة. ٥٦٣ - شروط وجوب الغرة على الجاني. ٥٦٤ - الغرة مورثة عن الجنين. ٥٦٥ - هل تحمل العاقلة الغرة؟ ٥٦٦ - إذا أُلقت المرأة جنينها بفعلها. ٥٦٧ - هل تجب الكفارة على الجاني مع الغرة؟ ٥٦٨ - وجوب الكفارة على الأم إذا أسقطت جنينها. ٥٦٩ - حكم إسقاط أكثر من جنين. ٥٧٠ - دية الجنين بالنسبة لغير المسلمين.	
الباب الخامس: وسائل الإثبات	٢٥١
٥٧١ - تمهيد وتقسيم	
الفصل الأول: الإقرار	٢٥٣
٥٧٢ - تعريفه ودليل مشروعته. ٥٧٣ - إقرار الأخرس. ٥٧٤ - شروط صحة الإقرار. ٥٧٥ - إقرار السكران. ٥٧٦ - إقرار المكره.	
الفصل الثاني: الشهادة	٢٥٧
٥٧٧ - دليل مشروعيتها. ٥٧٧ - مكرر/ نصاب الشهادة في إثبات القتل العمد. ٥٧٨ - الشهادة في إثبات موجب القصاص فيما دون النفس. ٥٧٩ - الشهادة في إثبات موجبات الديات والأروش. ٥٧٩ - مكرر/ ب - إثباتها برجل واحد ويمين المدعي.	
الفصل الثالث: القسامة	٢٦١
٥٨٠ - تعريفها. ٥٨١ - منهج البحث.	
المبحث الأول: القسامة في مذهب الحنفية	٢٦٣
٥٨٢ - موجب القسامة وكيفية إجرائها وما يثبت بها. ٥٨٣ - شرائط وجوب القسامة - أولاً - أن يكون المجني عليه قتيلاً. ٥٨٤ - ثانياً - أن يكون القتل آدمياً. ٥٨٥ - ثالثاً - أن	

لا يُعرف قاتله. ٥٨٦- رابعاً- رفع الدعوى. ٥٨٧- خامساً- إنكار المدعى عليه الدعوى. ٥٨٨- سادساً- المطالبة بالقسامة. ٥٨٩- النكول عن القسامة. ٥٩٠- مكان القتل. ٥٩١- القتل في فلاة من الأرض. ٥٩٢- الراجع وجوب الدية على بيت المال إذا وجد في فلاة من الأرض. ٥٩٣- أماكن لا قسامة فيها، وتجب الدية على بيت المال. ٥٩٤- تعليل وجوب القسامة والدية. ٥٩٥- تحليف خمسين رجلاً من أهل مكان القتل. ٥٩٦- من يدخل في القسامة والدية. ٥٩٧- هل تدخل المرأة في القسامة والدية؟ ٥٩٨- الأعمى والكافر يدخلان في القسامة والدية. ٥٩٩- القسامة عند الادعاء على معين.

المبحث الثاني: القسامة في مذهب الشافعية ٢٧٠

٦٠٠- شروط وجوب القسامة. ٦٠١- ما يعتبر لوثاً بغير الجرح وما لا يعتبر. ٦٠٢- كيفية القسامة. ٦٠٣- ما يجب بالقسامة. ٦٠٤- من يحلف في القسامة ومن يستحق الدية.

المبحث الثالث: القسامة في مذهب الحنابلة ٢٧٣

٦٠٥- تعريفها. ٦٠٦- شروط القسامة. ٦٠٦- مكرر/ كيفية القسامة وما يجب فيها. ٦٠٧- قول المجروح إن فلاناً قتله.

المبحث الرابع: القسامة في مذهب المالكية ٢٧٤

٦٠٨- قولهم في القسامة وأسبابها وشروطها. ٦٠٩- أنواع اللوث. ٦١٠- النوع الأول من اللوث. ٦١١- اعتراض والجواب عليه. ٦١٢- بقاء الخلاف في مذهب المالكية. ٦١٣- الراجع في هذه المسألة. ٦١٤- النوع الثاني من اللوث. ٦١٥- النوع الثالث من اللوث. ٦١٥- مكرر/ الشرط في قبول ادعاء المجني عليه قبل موته. ٦١٦- إطلاق المجني عليه القول فيمن قتله أو تقييد قوله بالعمد أو الخطأ. ٦١٦- مكرر/ النوع الرابع من اللوث. ٦١٧- النوع الخامس من اللوث. ٦١٨- النوع السادس من اللوث. ٦١٩- تعدد اللوث لا ينفي القسامة. ٦٢٠- مالا يعتبر لوثاً. ٦٢١- القاتل إذا اندس في جماعة. ٦٢٢- كيفية إجراء القسامة. ٦٢٣- توزيع أيمان القسامة. ٦٢٤- تكذيب الولي نفسه. ٦٢٥- لا ينتظر بلوغ الصغير في قسامة العمد. ٦٢٦- لا يقتل بالقسامة إلا واحد.

المبحث الخامس: القسامة في مذهب الزيدية ٢٨٢

٦٢٧- من ثبت فيهم القسامة. ٦٢٨- من لا تثبت فيهم القسامة. ٦٢٩- محل القتل الذي فيه القسامة. ٦٣٠- محل القتل الذي لا قسامة فيه. ٦٣١- القتل بين قريتين. ٦٣٢- القتل في سفينة ونحوها. ٦٣٣- القتل في فندق. ٦٣٤- عدد من يختارهم ولي القتل للقسامة. ٦٣٥- لولي القتل إبراء البعض من القسامة. ٦٣٦- ادعاء القسامة على قريتين. ٦٣٧- كيفية إجراء القسامة. ٦٣٨- ما يجب بعد حلف أيمان القسامة.

المبحث السادس: القسامة في مذهب الجعفرية ٢٨٦

٦٣٨- معناها وعددها. ٦٣٩- من يُلْزَمُ بالحلف في القسامة. ٦٤٠- تثبت القسامة باللوث. ٦٤١- متى يتحمل بيت المال دية القتل.

الفصل الرابع: وسائل الإثبات الأخرى ٢٨٩

٦٤٢- النكول عن اليمين وردّها. ٦٤٣- مذهب الحنابلة في النكول عن اليمين وردّها. ٦٤٤- مذهب الشافعية في النكول عن اليمين وردّها. ٦٤٥- مذهب الظاهرية في اليمين وفي نوع الشهود وعددهم. ٦٤٦- هل يصلح علم القاضي دليلاً للإثبات؟ ٦٤٧- مذهب الظاهرية في اعتبار علم القاضي في الإثبات. ٦٤٨- مذهب غير الظاهرية في اعتبار علم القاضي في الإثبات. ٦٤٩- أدلة القائلين بأنَّ للقاضي أن يحكم بعلمه. ٦٥٠- أدلة المانعين الحكم بعلم القاضي. ٦٥١- مناقشة الأدلة - أولاً- مناقشة المجيزين الحكم بعلم القاضي. ٦٥٢- ثانياً- مناقشة المانعين القاضي من الحكم بعلمه. ٦٥٣- القول الراجع. ٦٥٤- الخاتمة.

-انتهى-

بِعَوْنِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ

هذا الكتاب

إن السعادة كل السعادة للإنسان هي في اتباعه شريعة الله تعالى بالسير بموجب أحكامها والالتزام بمنهجها والوقوف عند حدودها فهذا هو السبيل لتحقيق سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة.

وعلى العكس من ذلك فإن شقاء الإنسان يحصل في الأعراض عنها مما يسبب معيشة ضنكاً وعقاباً في الدنيا والآخرة.

والعقاب الأخروي هو الأصل في الشريعة الإسلامية وأما العقاب الدنيوي فهو نوعان : نوع يصيب العصاة وهو الذي جرت به سنة الله تعالى في عباده كتسلط الظلمة والطغاة أو كالخسف والزلازل والمسح أو كالتدمير والإهلاك والإغراق.

وأما النوع الثاني فهو الذي يشمل العقوبات التي نصت عليها الشريعة الإسلامية وأمرت بتنفيذها في الدنيا بحق المخالفين لأحكامها المرتكبين ما حرمته أو ترك ما أوجبه، أي بارتكابهم ما يعتبر (جريمة) في الشريعة الإسلامية مثل قطع يد السارق لارتكابه جريمة السرقة وإيجاب القصاص على القاتل إذا توافرت فيه شروط القصاص.

وفي هذا الكتاب تجلية لهذه الجرائم جرائم القتل والجروح وقطع الأطراف أو ما يسميه الفقهاء جرائم الاعتداء على النفس وعلى ما دون النفس وفي عمد هذه الجرائم (القصاص) إذا توافرت شروطه وإذا لم تتوافر شروطه أو لم تكن هذه الجرائم عمدية أصلاً فعقوبتها (الدية).

